بيارات قلقيلية الخضراء يجب ان تبقى خضراء !

قلقيلية من المدن التي تعرضت عام ١٩٤٨ الى احراق ما يسمى بالخط الاخضر او خطوط الهدنة ، وتنحدر لذلك فقد سكانها الجزء الاكبر من الاراضي الزراعية التي يملكون وبيارات الحمضيات التي كانوا يعتنون بها سنوات طوال والتي كانت تشكل مصدر رزق القلقيليين .

الا ان فلاحي قلقيلية لم يقفوا مكتوفي الايدي ازاء هذا الواقع الجديد فاتجهوا نحو الدلال والصخور الحرداء قليلة التربة . تمكن فلاحو قلقيلية والجلد هذه المناطق وانشأوا فيها بيارات وعادت قلقيلية ، من جديد ، مصدرا من مصادر انتاج الحمضيات تزود بمنتوجاتها مدن الضفة الدول العربية المجاورة .

وقد اتسعت زراعة الحمضيات هناك بشكل ملحوظ بحيث اصبح من المفيد اقتصاديا اقامة مصنع لتصنيع الحمضيات وحفظها . وهذا ما فعله القلقيليون وكاد المصنع سدا اساحه لولا بعض المصاعب التي تعرض لها في الاونة الاخيرة .

ولكن هذا الواقع الذي فرضه سكان قلقيلية ودفعوا ثمنه دماءهم والبيارات الخضراء والمزارع ترويها عرق الفلاحين تعرضه للتوار والموت بسبب النقص الذي تواجهها فلاحو قلقيلية واهمها النقص في كميات المياه .

لقد خفت مصادر المياه الموجوده منذ عشرات ومئات السنين في قلقيلية واحدث الابار بالضوب كما حدث مؤخرا لخمسة ابار ارتوازية نضبت مياهها كليا . كما ان ٦٥ الفا من سكان مستحرجه من الابار الـ ذلك الى شح المياه بحيث اصبحت تسيل بقطر ٣ انشات بدلا من ٦ انشات كما كانت عليه سابقا .

ورغم كل هذا فقد لجأت السلطات الى تحديد وقت الضخ من الابار التي يملكها المواطنون ولم يسمح بزيادة الوقت للتعويض عن النقص في درجة سيولة المياه التي انخفضت الى النصف كما اشرنا .

النتيجة الحتمية لمثل هذا الاجراء هو ضعف اشجار الحمضيات وذبولها ومن ثم تعرضها للموت بسبب العطش . وسيضر ذلك بمصلحة مئات العائلات الفلاحية في قلقيلية التي يعتمد اعتمادا اساسا على زراعة الحمضيات ، كما ان الحركة الاقتصادية والتجارية في المدينة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدخل الناجم عن زراعة الحمضيات ستتأثر تأثرا كبيرا .

والسؤال الذي يراود الفلاحين القلقيليين وسكان قلقيلية جميعا هو هل هنالك فعلا نقص شديد في المياه بحيث يؤدي الى هذه النتيجة ام ان هناك اسبابا اخرى مخفية ؟ .

يشير بعض المراقبين المطلعين الى ان المنطقة تعرضت فعلا لنقص في منسوب المياه الجوفية ولكن هذا النقص لم يبلغ الحد الذي بلغه الان هذا ويخوف هؤلاء المراقبون من ان تكون هناك دوافع اخرى وراء اجراء السلطات بتحديد كميات المياه المسموح بضخها .

ومما يعزز التخوف ما اعلنه راديو اسرائيل مساء الثلاثاء ٧٩/٨/٢٨ من ان لجنة مؤلفة من مسؤولين حكوميين وممثلين عن الـ"هالة" اليهودية وافقوا على اقامة ٤ مستوطنات جديدة قرب مدينة قلقيلية . وستحتاج هذه المستوطنات لدى اقامتها ، الى كميات كبيرة من المياه والى اراض جديدة .

ولذا فان تدمير البيارات القائمة في قلقيلية الان قد يدفع باقسام من فلاحيها للتخلي عن زراعة هذه البيارات مما يسهل عملية بناء المستوطنات الجديدة .

الا ان مراسل "الطليعة" في قلقيلية يؤكد ان اهالي قلقيلية الذين مروا بظروف اكثر صعوبة وقسوة في الماضي لن يهزهم اية صعوبات جديدة بل بالعكس انها ستدفعهم الى بذل المزيد من الجهود من اجل احياء بياراتهم وزيادة انتاجها .

تحت المجهر

تصريحات الرسمية والواقع .. !

[illegible] سمع ونقرأ عن [illegible] المسؤولين في الحكم [illegible] التخصصات في وزارة [illegible] الخطة عن المشاريع [illegible] ، بمساعدة منهم [illegible] الغربية وقطاع غزة خلال [illegible] الاخيرة عشر السنوات . [illegible] هذه التصريحات كدنا [illegible] الجدية والقطاع قد اصبحنا [illegible] مكتوفين اقتصاديا نقوفان [illegible] الكثير من بلدان العالم [illegible] وبعض البلدان الاوروبية . [illegible] الواقع العادي المحسوس [illegible] شيئا آخر . [illegible] يظهر [illegible] المشاريع التي تتقدم [illegible] من الجمعيات التعاونية [illegible] والجمعيات التعاونية [illegible] المؤسسات لا تحظى [illegible] او الاذن باقامتها [illegible] من تقديم الدعم المالي لها [illegible] مثل على ما نقول ما [illegible] "جروزاليم بوست" من [illegible] الحكم العسكري لم [illegible] قدمه ، منذ اكثر من [illegible] اتحاد الجمعيات [illegible] في منطقة [illegible] للكهرباء [illegible] بالسماح له بقبول المنح او [illegible] هذا المشروع الذي [illegible] الكهرباء لـ ١١ قرية في [illegible] اكثر من ٤٠ الف نسمة [illegible] ان ناطقا باسم [illegible] من ذلك [illegible] العسكري في الضفة الغربية قد [illegible] "جروزاليم بوست" ان [illegible] على الطلب المذكور لن [illegible] مرور عدة اشهر .

[illegible] هذه الواقعة ، وغيرها [illegible] المعروفة جيدا والتي لا [illegible] التطرق اليها هنا ، ان الواقع [illegible] يختلف عن التصريحات [illegible] ونشرات الدوائر الرسمية [illegible] المنطقة ؟ .

عثمان في العليا

استدعت النيابة العام السابق [illegible] توفيق عبد الفتاح للتحقيق معه [illegible] في فضيحة مالية وقعت خلال توليه [illegible] وزارة التموين .. هرول الوزير [illegible] المستدعى الى عثمان احمد عثمان [illegible] ثانيا وستفيئا .. طمأنه عثمان [illegible] وطلب منه عدم الاستجابة للاستدعاء [illegible] وتعده بالنصرف . فوجيء الوزير [illegible] السابق المتهم بالنائب العام انور [illegible] ابو سحلي يحضر اليه بنفسه في [illegible] منزله ، ليطمئنه الى ان الامر لا يعدو [illegible] ان يكون اجراء تحقيق صوري ينتهي [illegible] بقرار حفظ (لكيدية الاتهام) .. كما [illegible] اتفق النائب العام مع الوزير المتهم [illegible] على الاسئلة التي سوف توجه اليه [illegible] والاجابات المناسبة عليها ..؟ .

بيوت سكنية جديدة في ليبيا

طرابلس – ابرمت الجماهيرية الليبية عقدا مع شركة البناء الوطنية الهندية – وهي شركة حكومية – يقضي ببناء ٢٠٠٠ من البيوت السكنية في ليبيا . وتبلغ قيمة العقد ٢٠٠ مليون دولار .

وسيتم تنفيذ عملية البناء في اربع مراحل تستغرق الاولى منها سنتين ويقضي ببناء ٥٠٠ بيت سكني في بلدة العربان جنوبي طرابلس .

التضخم المالي في إسرائيل

يعبر التضخم المالي الذي لم يسبق له مثيل، في اسرائيل عن الازمة الاقتصادية الخانقة هبوط سعر الليرة الاسرائيلية وهبوط قيمتها الشرائية. لقد تحول ارتفاع الاسعار الى ظاهرة مألوفة ترافق الاقتصاد الاسرائيلي في سنوات الجمود وسنوات النمو على حد سواء. يعبر التضخم المالي عن عدم قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على اخذ دوره وعدم قدرة الحكومة على ادارة السياسة الاقتصادية العالمية، الى جانب ذلك يزيد التضخم المالي من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

واذا كان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من التضخم المتسارع منذ سنوات فقد كانت سنة ١٩٧٨ سنة القمة من جميع النواحي.

جدول الاسعار
(معدل سنوي ، الارتفاع بالنسبة المئوية)

جدول غلاء المعيشة للمستهلك في سنة ١٩٦٨ – ١٩٧٠ بلغ ١١ بالمئة ، سنة ١٩٧١ – ١٩٧٣ بلغ ١٥، سنة ١٩٧٤ – ١٩٧٧ بلغ ٣٦، وفي سنة ١٩٧٨ بلغ ٥١ بالمئة اما الاسعار بالجملة الشرائية فقد بلغت في سنة ١٩٦٨ – ١٩٧٠ ٩ بالمئة، ١٩٧١ – ١٩٧٣ ١٤، ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ٤٠، واما في سنة ١٩٧٨ فقد بلغت ٥٣ بالمئة.

(المصدر تقرير بنك اسرائيل سنة ١٩٧٨ ص ١٥٠)

ان مقارنة تطور ارتفاع الاسعار في السنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٨، تدل على اتجاه بعيد المدى في تعجيل التضخم المالي من ١١ بالمئة في اواخر الستينات الى ٥١ بالمئة في سنة ١٩٧٨ . واذا اخذنا في الحسبان ارتفاع الاسعار في النصف الاول من سنة ١٩٧٩ بمعدل ٣٤ بالمئة – فان نسبة التضخم زادت بمعدل سنوي قدره ٨٠ بالمئة.

ان تضخما ماليا سنويا بنسبة ٨٠ بالمئة فما فوق يدل على تغير كيفي في الازمة البنيوية للاقتصاد الاسرائيلي. ولكن اسباب التضخم المالي المتسارع سنة ١٩٧٨ واوائل ١٩٧٩ هي في الاساس نفس اسباب ارتفاع الاسعار في السنوات السابقة تحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية في ارتفاع الاسعار، في اعقاب العجز المتصاعد في ميزانية الدولة، وسببه الرئيسي المدفوعات العسكرية. في ميزانيات الدولة في السنوات الاخيرة (١٩٧٧ – ١٩٧٩) تشكل الاموال التي تجبى لسد العجز في الميزانية (قروض في البلاد، قروض وهبات من الخارج، دفعات على الحساب من بنك اسرائيل) حوالي الـ ٤٥ بالمئة من مجمل الميزانية.

الاستهلاك المدني العام منه اجور ومشتريات على النحو التالي: استهلاك مدني عام ٢٧٨٦٦ مليون ليرة اسرائيلية، اجور: ١٩٥٣٧ مليون ليرة اسرائيلية، مشتريات: ٨٣١٣ مليون ليرة اسرائيلية. اما الاستهلاك العسكري العام فقد بلغ ٦٣٤٨٥ مليون ليرة اسرائيلية، ومنه اجور: ١١٥٤٠ مليون ليرة، ومشتريات محلية ٢١٤٤٥، ومشتريات من خارج البلاد: ٣٠٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية. (تقرير بنك اسرائيل لسنة ١٩٧٨، صفحة ١٥٧)

يظهر من معطيات الاستهلاك العام (العام هنا لا تعني مجمل الاستهلاك بل عكس الاستهلاك الخاص الفردي) ان الامور العسكرية تشكل ثلث مصروفات الاجور في القطاع العام – هذه الحقيقة تعبر عن عسكرة الايدي العاملة الاخذة في التزايد في هذا القطاع. بالنسبة للمشتريات في القطاع العام يتبين ان المشتريات العسكرية (في الداخل والخارج) تشكل ٨٧ بالمئة من مجمل المشتريات في القطاع العام. من هنا فان تخفيضا فعليا في المشتريات العسكرية التي تبلغ ٥٢ مليارد ليرة اسرائيلية يؤدي الى تقليص جدي في مصروفات الحكومة حتى امكانية سد العجز المالي.

تقوم حكومة الليكود باستمرار بزيادة وتوسيع المصروفات العسكرية. ففي سنة ١٩٧٨ (بحسب المعطيات الرسمية) زاد الاستيراد العسكري المباشر بنسبة ٤٠ بالمئة عن سنة ١٩٧٧ .

زيادة على المصروفات العسكرية فقد زادت سياسة حكومة الليكود من تسارع وتيرة التضخم المالي. واولا وقبل كل شيء فتح ابواب الدولة امام الاموال الاجنبية عن طريق تقليص مراقبة العملة الصعبة، تخفيض سعر الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار (الذي هبطت قيمته هو الاخر باستمرار). زيادة الضرائب وتقليص المساعدة المالية (السوبسيديا) للمواد الحيوية. الهروب من الليرة الاسرائيلية وتحويل المعاملات والتوفيرات الى الدولار، هذا ايضا ادى الى زعزعة مكانة الليرة الاسرائيلية وهبوط سعرها في السوق المحلي.

عامل اخر هام يزيد تصاعد نسبة التضخم المالي هو التمركز اكثر فاكثر في الشركات الكبرى والاحتكارات التي تزداد ارباحها حتى في فترات الجمود الاقتصادي والتي تزيد اسعارها بدون هوادة وباستمرار.

تشوه وتيرة التضخم المالي المتسارعة جهاز الحسابات الاقتصادية وتؤدي الى فوارق كبيرة بين اسعار المنتوجات والخدمات المختلفة وتصعب اي امكانية لحساب المعدلات السنوية. اذا كانت الاسعار تتغير كل شهر واحيانا كل اسبوع، هل يبقى معنى لمعدل الاسعار السنوي او معدل الاجور السنوي؟؟ لا يبقى هنالك اي معنى في جمع ليرات كانون الثاني وليرات كانون الاول التي قلت قيمتها الشرائية الى النصف بالنسبة لكانون الثاني.

لقد لخص تقرير بنك اسرائيل لسنة ١٩٧٨ (صفحة ٩) تأثيرات التضخم المالي بما يلي:

"لقد اصيبت الدوافع لتحسين مراحل الانتاج بالضرر لان زيادة الارباح نتيجة زيادة الانتاج هي عملية بطيئة وتدريجية – في حين احتمالات الربح من المضاربات المالية وفي السوق المالي آخذة في التزايد".

(عن مجلة عرفيم الاسرائيلية)

ليه يا ماما دايما تتخانقي مع بابا
هوه بياخد مصروف كام ؟؟.

انفتاحيات اقتصادية مصرية

اوردت مجلة "الانتصار" التي تصدر سرا في مصر بعض الاخبار التي تبين ما آلت اليه الامور في مصر السادات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اصبحت المظلة التي يختبيء تحتها كل الطفيليين وازلام النظام في امتصاصهم لثروات الشعب المصري . وننقل فيما يلي بعضا من هذه الاخبار :

المزيد من الثراء ..

من خلال المزيد من الانفاق

يواصل المليونير عثمان – صهر السادات – مضاعفة ثروته باستنزاف اموال الدولة من خلال المشروعات التي يتولى تنفيذها .. فبعد نهب اموال المعونة العربية لبناء المدن السكنية الجديدة في منطقة القناة وبعد عملية اقامة كوبري ٦ اكتوبر .. نفذ عثمان صفقته الجديدة حيث اوكلت اليه الدولة بناء نفق احمد حمدي لربط ضفتي قناة السويس .

وكان هذا المشروع قد لقي ، حين طرحه ، معارضة من قبل نائب رئيس الوزراء الاسبق احمد سلطان بسبب وجود عيوب فنية خطيرة فيه ، بقي ان نقول ان تكاليف المشروع لم تكن تتجاوز ، عند طرحه في البداية ١٣٠ مليون جنيه ثم قفزت التكاليف بقدرة قادر الى ٦٠٠ مليون جنيه .

اللص الصغير

قدم بلاغ الى النائب العام انور ابو سلحي ضد عصمت السادات لارتكابه حادثة نصب خطيرة . وقرر النائب العام حفظ البلاغ المقدم ضد شقيق رئيس الجمهورية دون ان يجري ادنى تحقيق .

كرر الشاكي شكواه .. فكرر النائب العام قراره بالحفظ . توجه مقدم البلاغ بشكوى جديدة الى وزير العدل احمد موسى الذي اشار عليها بكلمة "تحقيق" واحال الشكوى للنائب العام للتنفيذ .. ابلغ النائب العام الامر (للمراجع العليا) .. فوجيء وزير العدل باستدعائه لمقابلة رئيس الجمهورية الذي عنفه تعنيفا شديدا على تصرفه قائلا : "لما تمسك حرامية البلد كلهم وتحقق معاهم .. ابقى تشاطر على اخوي عصمت" .

بعد هذا الحادث ازداد تفاؤل انور ابو سحلي بحصوله على منصب وزير العدل الذي طال شوقه اليه .